

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 2

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث





المستودع الرقمي لجامعة 08 ماي 1945 - قالمة (الجزائر) 2023م

أطروحة دكتوراة بعنوان

"تأثير تطور منظومة حقوق الإنسان على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"

د. خليل الله فليغه

DOI: <https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/14251>

المقدمة

- تبرز هذه المهمة مدى التفاعل بين التشريعات الجزائية والتوجهات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، خاصة في سياق قانون الإجراءات الجزائية.
- كما استعرضت أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، كاشفة عن جوانب القوة والقصور في كل منها، ومُبرزة الحاجة إلى دراسات أكثر توازنًا تعالج حقوق الضحية إلى جانب المتهم.
- وقد بينت المهمة أيضًا أن هناك توجهًا بحثيًا متزايدًا نحو ضمانات المحاكمة العادلة، مع استمرار وجود فجوات بحثية تستحق المزيد من الدراسة والتحليل، مما يجعل هذا المجال منفتحًا على مزيد من الإسهامات العلمية.

أولاً: عرض موجز لأهداف الدراسة، المناهج المستخدمة، النتائج، والاستنتاجات

1- أهداف الدراسة:

ضبط المفاهيم المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في التشريعات الدولية والوطنية، وتحديد المركز القانوني لكل من المتهم والضحية.

تسليط الضوء على الجهود الدولية المبذولة لحماية حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية، وبيان الآليات المعتمدة لتفعيل هذه الحماية.

تقييم مدى التزام المشرع الجزائري بتنفيذ مقتضيات الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

تحليل الآليات الإجرائية التي أقرها قانون الإجراءات الجزائية لحماية الحقوق، ومدى فعاليتها.

بيان أوجه القصور التشريعي واقتراح بدائل لتدعيم ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم والضحية.

2- المناهج المستخدمة:

- المنهج التاريخي: لرصد تطور منظومة حقوق الإنسان في التشريعات الدولية.
- المنهج الاستدلالي: بالانطلاق من المبادئ العامة وصولاً إلى نتائج خاصة تتعلق بكل حق وضمانة.
- المنهج الوصفي: لتحليل واقع النصوص القانونية في الجزائر.
- المنهج التحليلي: لتحليل مضمون النصوص وتقييم فعاليتها في حماية أطراف الدعوى.

3- النتائج الرئيسية:

- أظهرت الدراسة أن المشرع الجزائري قام بتعديلات متكررة على قانون الإجراءات الجزائية منذ عام 1966 بهدف مواكبة التطورات في حماية حقوق الإنسان.
- هناك سعي واضح لمواءمة القانون الجزائري مع الاتفاقيات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المتهم.
- رغم ذلك، لا تزال حقوق الضحايا بحاجة إلى مزيد من الحماية التشريعية، حيث طغى الاهتمام بالمتهم على حساب الضحية في معظم النصوص.
- أثبتت الدراسة أن بعض النصوص لا تزال تفتقر إلى الصياغة الدقيقة التي تضمن فعالية الحماية القانونية، خصوصًا في مراحل التحريات الأولية.

4- الاستنتاجات:

- هناك تأثير واضح للمواثيق الدولية على التشريع الجزائري، لكن هذا التأثير لم يصل بعد إلى مرحلة التجسيد التام لكافة المبادئ.
- العدالة الجنائية لا تكتمل إلا بتحقيق التوازن بين حقوق المتهم والضحية.
- يجب على المشرع الجزائري إعادة النظر في بعض الإجراءات بما يكفل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة لجميع الأطراف.

ثانياً: عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة في مجال الدراسة

- دراسة كوسر عثمانية (2014) – جامعة بسكرة

- عنوان الدراسة: دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان أثناء مراحل الإجراءات الجزائية
- أهداف الدراسة: سعت إلى بيان الوظيفة الحقيقية للنيابة العامة، باعتبارها جهازاً يسعى لتحقيق العدالة، وليس مجرد جهة اتهام، مع التركيز على دورها في حماية حقوق الإنسان.
- المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية وتحليل الإطار الوظيفي للنيابة العامة.
- النتائج: أظهرت أن النيابة العامة تُعد طرفاً حيادياً يسعى إلى كشف الحقيقة، إلا أن الدراسة اقتصرت على جهاز النيابة العامة فقط دون معالجة دور بقية الفاعلين في منظومة العدالة الجنائية.

- دراسة وردة بن بوعبد الله (2016) – جامعة عنابة

- عنوان الدراسة: الموازنة بين ضمان حقوق المتهم وحقوق الضحية
- أهداف الدراسة: تناولت كيفية تحقيق التوازن بين حقوق المتهم وحقوق الضحية في الدعوى العمومية، وتحليل الضمانات الإجرائية التي أقرها المشرع لكل طرف.
- المنهجية: استخدمت المنهج التحليلي مع استئناس جزئي ببعض الأحكام القضائية الفرنسية.
- النتائج: أكدت الدراسة وجود توجه من المشرع لتكريس توازن إجرائي، إلا أنها لم تتوسع في تحليل المواثيق الدولية ذات العلاقة، واقتصرت على التشريع الوطني.

- دراسة ضيفي نعاس (2017) – جامعة الجزائر 1

- عنوان الدراسة: الحق في محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية والاجتهاد القضائي الدولي
- أهداف الدراسة: هدفت إلى تحليل مدى التزام التشريعات الوطنية بضمانات المحاكمة العادلة في ضوء المعايير الدولية.
- المنهجية: اعتمد الباحث على المنهج المقارن بين الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية.
- النتائج: ركزت الدراسة على حقوق المتهم دون التطرق إلى حقوق الضحية، مما أضعف من شمولية النتائج، رغم قوة التحليل في جانب المعايير الدولية.

ثالثاً: الاتجاهات البحثية السائدة في مجال حقوق الإنسان في الإجراءات الجزائية

- التركيز المتزايد على ضمانات المحاكمة العادلة من منظور دولي ومحلي، خاصة في ظل الاتفاقيات الدولية كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- الاهتمام بدور النيابة العامة وقاضي التحقيق في ضمان حقوق الإنسان أثناء الدعوى الجزائية.
- الانتقال من حماية المتهم فقط إلى حماية الضحية أيضاً كمحور جديد في السياسة الجنائية.
- ظهور دراسات متعددة مقارنة بين الأنظمة القضائية في مدى تكريسها ل ضمانات حقوق الإنسان.
- تزايد الدراسات النقدية للنصوص الإجرائية التي تُمارس فيها السلطة التقديرية للقضاء، ومطالبة بإصلاحات أكثر توازناً.

رابعاً: الفجوات البحثية في المجال

- قلة الدراسات التي تعالج حقوق الضحية بشكل مفصل، إذ ما زال التركيز الأكبر على المتهم.
- نقص في التحليل القضائي العملي والاجتهادات القضائية التي تترجم النصوص إلى تطبيق فعلي.
- غياب دراسات ميدانية تقيس مدى فعالية النصوص القانونية في الواقع العملي.
- الحاجة إلى دراسات مقارنة أوسع بين التشريع الجزائري وتشريعات دولية أخرى أو عربية.

الخلاصة

- هدفت هذه المهمة إلى تحليل أطروحة علمية تناولت تأثير تطور منظومة حقوق الإنسان على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، وذلك من خلال عرض أهداف الدراسة، المناهج المستخدمة، والنتائج والاستنتاجات الأساسية.
- تم استعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، وتحليل كل منها من حيث الأهداف والمنهجية والنتائج، مما ساعد في تحديد أوجه الترابط والتكامل مع موضوع الأطروحة.
- خلصت المهمة إلى أن هناك توجهاً واضحاً نحو تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، إلا أن هناك حاجة ملحة لإعادة التوازن في النصوص بين حقوق المتهم والضحية، وضرورة سد الفجوات البحثية القائمة، خاصة ما يتعلق بتفعيل المعايير الدولية في السياق الوطني.



Thank You